الصباح الاقتصادية
12
العدد 3512 - السنة الثانية عشرة
الثلاثاء 8 ربيع الأول 1441 - الموافق 5 نوفمبر 2019
Tuesday 5 November 2019 - No.3512 - 12 th Year

الروضان: يتوجب الاستفادة من الثورة الصناعية الرابعة والتكيف مع جيل العولمة الجديد

خالد الروضان

اكد وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الخدمات الكويتي خالد الروضان امس الاثنين أهمية الاستفادة من الثورة الصناعية الرابعة والتكيف مع الجيل الجديد من العولمة الى جانب معالجة سلبيات تداعياتها.

جاء ذلك خلال إلقاء الوزير الروضان كلمة الكويت في المؤتمر العام ال 18 لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) الذي تستضيفه العاصمة الإماراتية ابوظبي بمشاركة 800 وزير ومسؤول وممثلي 170 دولة عضو في المنظمة وتستمر اعماله حتى الخميس القادم.

ووصف الروضان الفوائد الناتجة عن الثورة الصناعية الرابعة وتقنياتها الجديدة بانها «عظيمة» مشيرا الى تقنية الذكاء الصناعي والروبوتات والطباعة الثلاثية الابعاد و«الرقمنة» والخدمات التكنولوجية التي من شانها رفع مستويات الدخول العالمية اضافة الى تحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على الموارد البيئية والمكاسب طويلة الاجل في الكفاءة والانتاج.

واكد اهمية الاستعداد للتصدي للمخاطر والاضطرابات الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية الناتجة عنها مبينا ان من تلك المخاطر توقعات ان اكثر من 375 مليون عامل بحاجة الى تغيير عملهم بحلول عام 2030.

وقال ان هناك تخوفات من ان تؤدي الطفرة التكنولوجية الى ركود الدخل او انخفاضه بالنسبة لغالبية السكان في البلدان ذات الدخل المرتفع وانعكاسه السلبي على محدودي التعليم الى جانب التحديات المناخية وعدم القدرة على التخفيف من اثار تغير المناخ والتكيف معه والكوارث الطبيعية الكبرى.

واضاف انه رغم اهمية الصناعة ودورها في رفاهية الفرد الا انه ينتج عنها آثار سلبية تتمثل في التلوث البيئي واستنفاذ الكثير من الموارد الطبيعية المستخدمة في الصناعة وزيادة معدل النفايات الناتجة عن استخدام الموارد فيها مما يشكل عائقا امام التنمية المستدامة.

ولفت الى ان من بين الحلول تبني تكنولوجيا حديثة في المجال الصناعي من اجل تقليل الاخطار البيئية من ناحية والمحافظة على الموارد الطبيعية من ناحية اخرى.

وشدد على اهمية الهدف التاسع من اهداف التنمية المستدامة والمعني بالصناعة والابتكار مضيفا ان الكويت تقترح ان تضع منظمة (يونيدو) الاقتصاد المعرفي ضمن أولوياتها.

واوضح انه اقتصاد جديد فرضته الانشطة المرتبطة بالمعرفة وتكنولوجيا المعلومات ومن اهم ملامحه التجارة الالكترونية مبينا ان الاقتصاد المعرفي لا ينفذ ولا يحتكر كما هو الحال للموارد الطبيعية.

واشار الى اهمية تنوع مصادر الدخل القومي ورفع مستوى معيشة الافراد والوصول الى النهضة الملموسة للدول المتقدمة ورفع مقومات الدول النامية سواء الداخلية او الخارجية والمحافظة على الموارد الطبيعية.

واعتبر ان الصناعات الخضراء من اهم الصناعات التي تعمل على تلبية الاحتياجات الانسانية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وحماية الموارد الطبيعية والطاقة المتجددة والحد من المخلفات واعادة الاستخدام من خلال اعادة التدوير للتقليل من التاثير السلبي على الصحة والبيئة والحد من انبعاثات الغازات الدفيئة باستخدام تكنولوجيات متوافقة مع البيئة.

من جهة اخرى اوضح الروضان ان مواجهة السلبيات الناتجة عن التطور التكنولوجي تشمل عدة مقترحات منها اعادة هيكلة البنية التحتية للمصانع والمؤسسات الانتاجية للتكيف مع الجيل الرابع من الصناعات وتطوير المهارات التي يتطلبها سوق العمل الجديد لمواكبة التغير في الطلب على الوظائف. واشار الى اهمية تسهيل الوصول الى المعلومات من خلال اجهزة وشبكات الحوسبة القوية والخدمات الرقمية والاجهزة المحمولة وحماية البيانات وادارتها اضافة الى تعزيز الابتكار المشترك والقدرات التنافسية من خلال تحقيق الشراكة بين مؤسسات الخدمات العالمية وادارة تبادل المعلومات المعرفية المرتبطة بالصناعة.

وفيما يتعلق بالهدف الخامس من اهداف التنمية المستدامة والمعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ذكر الروضان ان الكويت تود تسليط الضوء على اهمية دور المرأة في التنمية الصناعية المستدامة مضيفا ان المرأة هي نواة المجتمع ولا يقل دورها عن الرجل في مواجهة التحديات وايجاد حلول تعالج مشاكل المجتمع المختلفة.

وقال ان الكويت «تؤمن أن تمكين المرأة واعطائها حقها الطبيعي وتحقيق المساواة بين الجنسين يشكل أساسا للتنمية المستدامة واحلال السلام والأمن الاجتماعي والرخاء لمستقبل افضل ينعم فيه الجميع بالعدالة والمساواة في الحقوق والواجبات».

ودعا الروضان جميع الدول والمؤسسات الفردية واصحاب رؤوس الاموال الى الاطلاع على الفرص الاستثمارية المتاحة والجديدة في الكويت والتسهيلات المصرفية والجمركية وتطوير نظام انجاز المعاملات التجارية من خلال هيئة تشجيع الاستثمار المباشر والصندوق الكويتي لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة اللذين تم انشائهما بهدف استقطاب الصناعات العالمية ذات القيمة المضافة والمحفزة للابتكار.

واضاف ان الكويت تتطلع بكل اهتمام الى المشاركة المتميزة في اعمال هذه الدورة معربا عن الامل بان تسفر الدورة عن توصيات قيمة وفعالة قابلة للتطبيق على ارض الواقع وان تسهم في تعزيز دور الشراكة من اجل التنمية الصناعية المستدامة.

واشاد باستضافة الامارات لهذه الدورة والاستراتيجية الشاملة والمدروسة التي اطلقتها حكومتها للاستعداد للثورة الصناعية الرابعة في عام 2017 والتي تعتبر الاولى من نوعها.

وذكر ان استراتيجية الامارات وضعت الاطار العام والاسس المستقبلية اللازمة لتنفيذها لاعداد جيل من المواهب والقدرات الوطنية الشابة ورواد الاعمال للثورة الصناعية الرابعة.

من جهة اخرى عبر الروضان عن تهنئة الكويت وترحيبها بمشاركة فلسطين للمرة الاولى بصفتها دولة كاملة العضوية بمنظمة (يونيدو).

مؤشرات البورصة تغلق على اللون الأحمر

انهت بورصة الكويت تداولاتها امس الاثنين على انخفاض المؤشر العام 18ر44 نقطة ليبلغ مستوى 5691ر3 نقطة بنسبة انخفاض 0ر32 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 119ر7 مليون سهم تمت من خلال 5549 صفقة نقدية بقيمة 19ر4 مليون دينار كويتي (نحو 63ر8 مليون دولار أمريكي).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 14ر83 نقطة ليصل الى مستوى 4750ر4 نقطة بنسبة انخفاض 0ر31 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 96ر8 مليون سهم تمت عبر 3683 صفقة بقيمة 8ر9 مليون دينار (نحو 29ر3 مليون دولار).

كما انخفض مؤشر السوق الأول 20ر27 نقطة ليصل إلى مستوى 6176ر1 نقطة من خلال كمية أسهم بلغت 22ر9 مليون سهم تمت عبر 1866 صفقة بقيمة 10ر4 مليون دينار (نحو 34ر2 مليون دولار).

وكانت شركات (سنرجي) و(قيوين ا) و(ابيار) و(إيفا فنادق) و(تنظيف) الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (أعيان) و(المنار) و(كميفك) و(إيفا) و(مدار) الأكثر تداولا فيما كانت شركات (آبار) و(السورية) و(الانظمة) و(تجارة) و(بريق) الأكثر انخفاضا.

وتطبق شركة بورصة الكويت حاليا الخطوة الأولى من المرحلة الثالثة لتطوير السوق عبر تدشينها منتجات وأدوات استثمارية مبتكرة خاصة ومنها الصناديق العقارية المدرة للدخل المتداولة (ريتس) وهي صناديق تمتلك وتدير العقارات المدرة للدخل والأصول العقارية.

«مدن الأهلية» توقع عقد تسويق «متاجر القرين»

متاجر القرين

أعلنت شركة مدن الأهلية العقارية انها وقعت عقدا لتسويق وتأجير وإدارة « متاجر القرين » الكائن في منطقة أسواق القرين والذي تبلغ مساحته الاجمالية 12000 متر مربع موزعة على 8 قسائم متنوعة كل منها مكون من 3 طوابق وبإجمالي 500 وحدة تجارية متعددة الاغراض.

واوضحت الشركة في بيان صحفي انه ولأول مرة سيتم طرح الوحدات للبيع بوثيقة رسمية حرة للتملك للمرة الأولى في المناطق الخارجية بشكل عام ومنطقة أسواق القرين بشكل خاص وذلك استجابة للنمو في الطلب على نظم التمليك، وذلك لمخاطبة مختلف شرائح المستثمرين والمشغلين ومقابلة رغباتهم.

وشدد البيان على أن « متاجر القرين » يحظى بموقع حيوي بالقرب من العديد من الدوائر الحكومية التابعة لعدد من الوزارات ومنها وزارة الداخلية وبلدية الكويت، اضافة الى قربه من مجمعات تجارية وخدمية حيوية، فضلا عن توافر خدمات ما بعد البيع في مجالات الأمن والحراسة والصيانة والنظافة وغيرها.

وذكر بيان الشركة أن الوحدات المطروحة جاهزة للتسليم الفوري وبعضها قائم ومؤجر بالفعل وبعوائد محققة وتغطي نحو 27 نشاطا تجاريا وصناعيا وحرفيا وخدميا متنوعا وبمساحات ومواقع مختلفة تناسب مختلف شرائح المستثمرين.

وأشار إلى أن الوحدات المطروحة تستهدف أنشطة عديدة منها الأسواق المركزية والمتخصصة، ومواد البناء وبيع وتأجير وقطع غيارات ومستلزمات السيارات والأجهزة الكهربائية والإلكترونية والكمبيوتر والهواتف النقالة والمطاعم والكافيهات والتجهيزات الغذائية والمشروبات والمطابخ المركزية وأنشطة الطباعة والدعاية والإعلان والديكور وأنشطة الخدمات الشخصية والملابس وغيرها من الأنشطة المتنوعة.

وأوضحت الشركة أن الدراسات السوقية الأولية رجحت وجود طلب متنامي على وحدات التمليك التجارية ولاسيما محققة العوائد في المناطق الخارجية ذات الأسعار المناسبة والنمو السكاني المتزايد الذي يعزز من فرص نجاح تلك المشروعات لاسيما وان نظام التمليك أفضل من التأجير من الناحية المادية لأنه يقوم بتحويل مبالغ الإيجار إلى استثمار عقاري يدر عائدين الأول جاري ويتمثل في المبالغ الإيجارية التي تم توفيرها والثاني رأسمالي ويتحقق من نمو القيمة السوقية للعقار خلال الفترة المقبلة.

وشددت الشركة على أن نجاح نظم التملك العقاري مشروط بتوافر مجموعة من المحددات أهمها طرح عقارات قائمة بالفعل ذات عوائد محققة ومستقرة نسبيا وتتناسب مع قيمة الوحدة المطروحة وتوافر الضمانات القانونية للمعاملات ووثائق التملك، إضافة إلى الثقة والسمعة الطيبة في الجهة المالكة للوحدات المطروحة، كما أنه من الضروري أن يتم مخاطبة مختلف شرائح المستثمرين على اختلاف أنشطتهم وقدراتهم المالية، وكذلك تنوع المنتج المطروح للتملك من جهة المساحة والموقع والنشاط، هذا إلى جانب توفير نظم سداد متنوعة تناسب مختلف المستثمرين وأخيرا إمكانية الحصول على العوائد بمجرد توقيع عقود التملك وقبل استكمال السداد.

«التجاري» يحقق 16.6 مليون دينار أرباحاً صافية للأشهر التسعة الأولى

أعلن البنك التجاري عن نتائجه المالية للفترة الفصلية المنتهية في 30 سبتمبر 2019، حيث سجل البنك أرباحاً صافية بلغت 16.6 مليون دينار كويتي عن الفترة المذكورة بزيادة نسبتها 9.1 % مقارنة بنفس الفترة من عام 2018. وقد بلغت الأرباح التشغيلية 85.0 مليون دينار كويتي مقارنة بأرباح تشغيلية مقدارها 81.5 مليون دينار كويتي عن نفس الفترة من العام السابق وبزيادة نسبتها 4.3 % كما شهد البنك نمواً قوياً في كل قطاعات أنشطة أعماله الأساسية وكذلك على مستوى الإيرادات المحققة، إذ ارتفع اجمالي الموجودات بنسبة 5.6% لتسجل 4.7 مليار دينار كويتي، وارتفعت إيرادات التشغيل بنسبة 7.1% وارتفع صافي إيرادات الفوائد بنسبة 5.0% وارتفعت إيرادات الرسوم والعمولات بنسبة 6.6% وكذلك شهدت إيرادات التعامل بالعملات الأجنبية زيادة بنسبة 12.6%.

وتعقيباً على النتائج المالية التي حققها البنك ، قال رئيس مجلس الإدارة الشيخ أحمد دعيج الصباح أن البنك يواصل جهوده الرامية إلى التركيز على الجودة النوعية لأصوله وكذلك على الخدمات المصرفية الرقمية والكفاءة التشغيلية وتقديم أفضل الخدمات للعملاء، وكشف أن الأرباح التشغيلية بلغت 85.0 مليون دينار كويتي للفترة الفصلية المنتهية في 30 سبتمبر عام 2019، حيث قام البنك، إعمالاً لمبدأ الحيطة والحذر، بتخصيص جزء من هذه الأرباح التشغيلية لتعزيز قاعدة المخصصات المتوفرة لديه، مبيناً أن إجمالي المخصصات المحتفظ بها لدى البنك مقابل محفظة التسهيلات الائتمانية قد بلغ 184.3 مليون دينار كويتي كما في 30 سبتمبر 2019.

وتابع موضحاً أن البنك مستمر في سياسته المتشددة تجاه المحافظة على الجودة النوعية لأصوله خلال عام 2019 والسنوات اللاحقة من أجل مواجهة التحديات المتمثلة في تقلب الأوضاع الاقتصادية والجيوسياسية التي تعاني منها المنطقة. وأضاف الشيخ أحمد الصباح أن معدل كفاية رأس المال قد بلغ نسبة مقدارها 18.2% كما في 30 سبتمبر 2019، فيما بلغت نسبة الرفع المالي 11.2% ونسبة صافي التمويل المستقر 110.2% ونسبة تغطية السيولة 138.7%، مؤكداً أن هذه النسب تفوق بشكل مريح الحد الأدنى للنسب المقررة من قبل الجهات الرقابية المتمثلة ببنك الكويت المركزي. وأوضح أن التحسن الملحوظ في المؤشرات المالية للبنك يرجع إلى سياسته المتحفظة التي تهدف إلى تنظيف محفظة القروض عن طريق شطب القروض غير المنتظمة مع اتخاذ كافة التدابير والإجراءات اللازمة لحماية مصالح البنك، مؤكداً في هذا الصدد أن القروض غير المنتظمة التي بقيت عند نسبة «صفر» تعكس وبشكل واضح إستراتيجية البنك في هذا الاتجاه.

الشيخ أحمد الصباح

من جانب آخر، أكد الشيخ أحمد الصباح أن البنك يواصل جهوده الحثيثة وبشكل متواصل نحو تطوير واستدخال النظم والخدمات المصرفية الرقمية لتطوير خدمات البنك المقدمة من القطاعات المساندة وكذلك قطاعات الأعمال بهدف تعزيز الخدمات المقدمة للعملاء وتطوير مفهوم الخدمات الرقمية الحديثة بما يمكنهم من إجراء العديد من المعاملات بلمسة واحدة من خلال النظم الآلية المتطورة.. فضلاً عن مواصلة البنك الاستثمار في النظم التكنولوجية الحديثة ورأسماله البشري من أجل مواجهة والتغلب على التحديات التي تواجه الصناعة المصرفية. وأشار الشيخ / أحمد الصباح في هذا السياق إلى المبادرات الجديدة التي اتخذها البنك خلال الربع الثاني من عام 2019 والسمات والخصائص الجديدة التي تم استحداثها وإضافتها إلى الخدمات والنظم الإلكترونية والرقمية لدى البنك ومنها تعديل الحدود الائتمانية من خلال تطبيق التجاري على الهواتف والألواح الذكية CBK Mobile وكذلك خدمة توثيق الشيكات، توفير الإمكانية للعملاء لإعادة تفعيل هوية المستخدم واسترجاع الرقم التعريفي الشخصي لبطاقات السحب الآلي، إظهار الأوامر والتعليمات الثابتة، تعزيز خدمة إدخال الشيكات مع إمكانية إجراء المسح الضوئي عبر خدمة «التجاري أون لاين»، إمكانية إجراء تحويلات الرواتب كمجموعات متعددة وإدخال وتحويل الشيكات، علماً بأن كافة هذه المعاملات يتم تنفيذها بلمسة زر واحدة. بالإضافة إلى ذلك، وفي إطار جهوده المستمرة تجاه توطين الوظائف، قام البنك بزيادة العمالة الكويتية لتصل نسبتها إلى 75.5% من إجمالي القوى العاملة لدى البنك في سبتمبر 2019.

«التجارة» و«الصندوق الوطني» يوقعان مذكرة تفاهم لترويج المشروعات الشبابية

وقعت وزارة التجارة والصناعة الكويتية مذكرة تفاهم مع الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركة الكويتية للتموين لترويج المشروعات الشبابية التي يمولها الصندوق عبر منافذ الشركة.

وقالت (التجارة) في بيان صحافي ان المذكرة من شانها تحفيز الشباب على إقامة مشروعاتهم الصغيرة مشيرة إلى ضرورة مشاركة كل الجهات العامة والخاصة في اتاحة منافذ لترويج منتجات تلك المشروعات.

واوضحت ان المذكرة ستمكن الممارسين من استغلال مساحات مجانية من مراكز التوزيع التابعة للشركة الكويتية للتموين لترويج السلع الغذائية المنتجة من المشروعات الصغيرة وذلك وفق القواعد المنظمة التي تضعها الشركة وتوافق عليها الوزارة والصندوق.

وذكرت ان الشركة الكويتية للتموين ستسمح للمبادرين باستغلال مساحة من المراكز التابعة لها على نحو موقت ولمدة لا تزيد عن شهر لمرة واحدة خلال السنة مضيفة انه يمكن أن يشارك خلال المدة الواحدة أكثر من مبادر وذلك وفقا للقواعد المنظمة لذلك.

«الائتمان وبرقان» يوقعان بروتوكولا للربط الإلكتروني

وقع نائب رئيس مجلس الادارة المدير العام لبنك الائتمان الكويتي صلاح مضف المضف ونائب رئيس مجلس الإدارة ورئيس الجهاز التنفيذي لمجموعة بنك برقان مسعود محمود جوهر حيات صباح اليوم بروتوكولا للربط الالكتروني بين البنكين وذلك بمقر بنك الائتمان.

وصرح المضف في تصريح صحفي عقب التوقيع :" ان هذا الربط الالكتروني سيمكن عملاء وموظفين بنك برقان من المواطنين الكويتيين والمستفيدين من القروض التي يمنحها بنك الائتمان الكويتي من إيداع دفعات القروض بشكل الي بحساب العميل لدى بنك برقان في نفس اليوم والاستغناء عن طباعة الشيكات وعناء مراجعة بنك الائتمان الكويتي لصرف الشيك".

واضاف: إن "أهمية هذه الخطوة أنها تستكمل منظومة الربط الالكتروني مع البنوك والمصارف المحلية، التي بدأ العمل على انجازها منذ سنوات وباتت تضم الآن تقريبا أغلب البنوك والمصارف المحلية، لافتا إلى أن حرص بنك الائتمان على توسيع شبكة الربط مع البنوك التجارية يعبر عن قناعة البنك لتسهيل وتقليص الإجراءات وذلك لتحسين جودة تجربة المواطن مع البنك.

واشاد المضف بالتعاون الايجابي والبناء الذي أبداه بنك برقان خدمة لعملائه وعبر عن شكره وتقديره لمسؤولي "برقان" لتعاونهم في تنفيذ الربط الالكتروني وتذليل العقبات والعوائق التي كانت تعترضه ، متمنيا استمرار التعاون بين الجانبين لما فيه خير المواطنين الكويتيين.

جانب من توقيع الاتفاقية